خُطط عسكرية جديدة لمهاجمة «حماس» في غزة

إسرائيل: سنرفض «صفقة القرن» إذا عارضت مصالحنا

رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو

دبابات إسرائيلية على الحدود مع غزة

جيش الاحتلال يجري تعديلات واسعة على طبيعة الحدود مع القطاع

المؤسسة الأمنية الإسرائيلية تتوقع تصعيداً فلسطينياً

الأراضي المحتلة – «وكالات»: قال مسؤول سياسي إسرائيلي كبير يشارك في حاشية رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو إلى أوكرانيا، إنه إذا كانت خطة سلام إدارة ترامب، المعروفة بصفقة القرن، تنطوي على مكونات تتعارض مع مصلحة إسرائيل، فإن نتانياهو سيعارضها.

وفقا للمسؤول الكبير قالت صحيفة «إسرائيل اليوم» العبرية إن «إسرائيل أوضحت لإدارة ترامب ما هي خطوطها الحمراء، وتتضمن، من بين أمور أخرى، «عدم اقتلاع أي مستوطنة أو مستوطن واحد من مستوطنة إسرائيلية في يهودا والسامرة».

بالإضافة إلى ذلك، تطالب إسرائيل بالسيطرة الأمنية الكاملة على يهودا والسامرة في جميع الاتفاقيات المستقبلية، وكذلك الحفاظ على وحدة القدس.

ووفقا للمصدر، ستعارض إسرائيل أيضاً دخول «حتى لاجئ فلسطيني واحد إلى الأراضي الإسرائيلية».

وقدّر المسؤول السياسي «إلى حد كبير» أنه سيتم نشر خطة السلام في الأسابيع أو الأشهر المقبلة، لكنه أشار إلى أن القرار يرجع إلى الرئيس ترامب فقط، وأضاف أنه على الرغم من أن هذه إدارة متعاطفة للغاية، إلا أن «هناك دائما مجال للمناقشة والمفاوضات».

من جهة أخرى قال وزير إسرائيلي، الثلاثاء، إن الجيش الإسرائيلي وضع خططاً لهجمات ضد أهداف تابعة لحركة حماس، وأن الحكومة الإسرائيلية المصغرة، أقرت هذه الخطط لتنفيذها إذا تقررت عملية عسكرية ضد قطاع غزة.

وذكر وزير التعاون الإقليمي الإسرائيلي تساحي هنغبي، أن «المجلس الوزاري المصغر للشؤون الأمنية والسياسية أقر خططاً لمهاجمة حركة حماس في قطاع غزة». وأضاف أن «الجيش الإسرائيلي جاهز وعلى استعداد لعملية عسكرية إذا لزم الأمر، بعد موافقة المجلس المصغر على خطط مهاجمة حماس».

وتأتي تصريحات الوزير الإسرائيلي، بعد تهديدات مماثلة من رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو، ومسؤولين في حكومته، بعملية عسكرية واسعة ضد قطاع غزة، إذا استمر التوتر في القطاع.

وجاءت آخر التهديدات من رئيس الوزراء الإسرائيلي، الذي صرح من أوكرانيا بإمكانية شن عملية عسكرية قاتلة ضد قطاع غزة، إذا لزم الأمر، في وقت تتزايد انتقادات المعارضة الإسرائيلية لتعامل نتانياهو مع قطاع غزة، خاصة بعد عودة إطلاق الصواريخ من غزة، وهجمات مسلحين فلسطينيين ضد الجيش الإسرائيلي على حدود القطاع.

من جانب آخر بدأ الجيش الإسرائيلي، الثلاثاء، خطة عسكرية لتغيير مواقع قواته وتمركز أبراج المراقبة، على طول الحدود مع قطاع غزة، خشية التصعيد مع القطاع، على خلفية التوتر الجديد في الأيام القليلة الماضية.

وقال موقع «والا» الإسرائيلي، إن «الجيش الإسرائيلي بدأ في وضع سواتر ترابية، على طول المناطق الحدودية، لتجنب الصواريخ المضادة للدبابات، التي تستخدمها الفصائل الفلسطينية المسلحة في غزة»، مشيرا إلى أن الجيش بدأ إعادة تموضع، وتعزيز للتحكنات وفتح طرق إمداد للمدرعات، وتغيير ملامح المنطقة الحدودية، وتغيير المساحة الحدودية في بعض المناطق.

وتزامنت هذه الإجراءات مع عودة إطلاق الصواريخ من قطاع غزة، وتزايد التسلل عبر الحدود الشرقية للقطاع، وبعد تهديدات متبادلة بين رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو، وقيادة حركة حماس.

وهدد نتانياهو، أمس الإثنين، بتوجيه ضربة عسكرية قاتلة لقطاع غزة إذا لزم الأمر، وردت حركة حماس، بأن حديث للاستهلاك الإعلامي، في إطار المزايدات الانتخابية بين نتانياهو وخصومه.

من ناحية أخرى أشارت تقديرات إسرائيلية إلى خطر اندلاع موجة من الأعمال ضدها في مناطق الضفة قبل الانتخابات في إسرائيل، خاصة في ظل أن السلطة الفلسطينية تعاني من أزمة اقتصادية خانقة، وتزايد مؤشرات إمكانية انفجار الأوضاع.

وقالت صحيفة «هآرتس» العبرية إنه على الرغم من أن الجدل في المؤسسة الأمنية الإسرائيلية ينصب حالياً على ما يجري في محيط قطاع غزة، وعلى الرغم من أن حماس في القطاع تشدد لهجتها ضد إسرائيل على أمل الحصول على المزيد من التسهيلات، إلا أن التحدي الأمني الأكبر الذي يواجهه بنيامين نتانياهو في الفترة القريبة المقبلة، موجود في الساحة الفلسطينية الثانية، الضفة الغربية، وفي هذه الحالة فإن سياسات نتانياهو سيكون لها إسهام كبير في تعقيد الوضع، لا سيما في ظل موقفه والرئيس الفلسطيني محمود عباس، حول قضية المساعدات المالية التي تقدمها السلطة للأسرى الأمنيين المسجونين في إسرائيل.

وقالت إن الأزمة الاقتصادية الناتجة عن قرار إسرائيل اقتطاع رواتب الأسرى من عائدات الضرائب ورفض الفلسطينيين استلام العائدات منقوصة أو استلام العائدات عبر طرق التفافية، أدت إلى حقيقة أن 160 ألف موظف فلسطيني، من بينهم 65 ألف موظف لدى الأجهزة الأمنية، لم يتمكنوا من تلقي رواتبهم كاملة للشهر السادس على التوالي، حيث يتلقون نصف رواتبهم فقط.

وأشارت المصادر الأمنية إلى أنه حتى الآن وعلى الرغم من أن التهديدات المتكررة من جانب السلطة الفلسطينية، إلا أن التنسيق الأمني بين الجانبين لم يتأثر بشكل كبير، وعلى الرغم من أن خشيتها من إمكانية خسارة السيطرة على الأرض وإمكانية استغلال حماس لذلك تمنعها من التخلي عن التنسيق الأمني، لكن مؤشرات انفجار الأوضاع على الأرض لا تزال في ازدياد، حيث شهدت الأسابيع الأخيرة ارتفاعا واضحا في تنفيذ العمليات ومحاولات تنفيذ العمليات، وجزء من هذه العمليات مرتبط بحماس.

وقدرت المؤسسة الأمنية أن أسباب تزايد الأعمال ضد إسرائيل متعلقة بحالة التوتر القائمة في المسجد الأقصى، وقرار الشرطة الإسرائيلية السماح لليهود بالدخول للحرم في ذكرى خراب الهيكل، الذي تزامن هذا العام مع عيد الأضحى للمسلمين.

وذلك بالإضافة لمنع عضويتي الكونغرس من زيارة السلطة، بالإضافة للشعور بأن ترامب سيقدم بادرة إضافية لنتانياهو قبيل الانتخابات عبر إمكانية الاعتراف بضم المناطق -سي- لإسرائيل، او إمكانية الاعتراف بضم اجزاء منها، مع التأكيد على ان المؤسسة الأمنية الإسرائيلية تعارض بشكل حازم هذا الضم.

تقديرات تقييم الوضع من قبل المؤسسة الأمنية الإسرائيلية أكدت خلال الأسابيع الأخيرة الماضية إمكانية اندلاع موجة جديدة من العنف حتى قبل موعد الانتخابات الإسرائيلية، مع الإشارة إلى أن نجاح العمليات الأخيرة يشجع على تنفيذ المزيد من العمليات، تماماً كما حدث في عامي 2014 و2015.

الشاهد يتخلى عن جنسيته الفرنسية قبل الانتخابات الرئاسية

«مجلس الأمن» التونسي يحيل ملف جهاز التنظيم السري للنهضة إلى القضاء

تونس – «وكالات»: أكد المستشار الأول للأمن القومي لدى الرئيس التونسي، الأدميرال كمال العكروت، الثلاثاء، أن مجلس الأمن القومي أحال ملف «جهاز التنظيم السري» لحركة النهضة الإخوانية إلى القضاء.

وفي تصريح لإذاعة «موزاييك إف إم»، أضاف العكروت، أن عرض الملف السري على مجلس الأمن القومي، كان لتسريع الإجراءات، وليبت فيه القضاء الذي «سيقوم الآن بعمله وسيكون مسؤولا أمام التاريخ»، مشددا على أن مجلس الأمن القومي لا يمكنه أن يلعب دور القضاء ويتخذ قرارات في مكانه.

من ناحية أخرى أعلن رئيس الحكومة التونسية يوسف الشاهد الثلاثاء، تخليه عن جنسيته الفرنسية الثانية، بعد ترشحه للانتخابات الرئاسية.

وكتب الشاهد في تدوينة على صفحته بموقع فيس بوك، نشرتها وسائل الإعلام المحلية أنه قرر التخلي عن جنسية الثانية التزاماً بالفصل 74 من الدستور، وأكد مصدر من حملته الانتخابية بحزبه «حركة تحيا تونس» تخلي الشاهد عن جنسيته الفرنسية.

الرئيسان الفرنسي إيمانويل ماكرون والروسي فلاديمير بوتين في قصر فرساي بباريس

ويفرض الفصل 74 على كل مترشح للرئاسية أن يتعهد بالتخلي عن جنسيته الثانية، إذا فاز بالانتخابات. وكتب الشاهد «مثل مئات الآلاف من التونسيين الذين أقاموا واشتغلوا في الخارج كنت أحمل جنسية ثانية وتخليت عنها قبل تقديم ترشحي للانتخابات».

وتابع «على الذين يسعون لتحمل مسؤولية رئاسة الجمهورية ألا ينتظروا الفوز في الانتخابات للقيام بذلك، أدعو كل المترشحين في هذه الوضعية إلى نفس الإجراء».

وعمل الشاهد، المهندس الفلاحي والحاصل على الدكتورا في العلوم الفلاحية بباريس، في الحكومة منذ 2015 وشغل منصب وزير الشؤون المحلية قبل تولي رئاسة الحكومة منذ 2016 بتكليف من الرئيس الراحل الباجي قايد السبسي.

وقبل ذلك عمل الشاهد من 2003 إلى 2014 خبيراً دولياً في السياسات الفلاحية لدى عدد من المنظمات الفلاحية الدولية مثل الاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأغذية والزراعة، وعمل في مجال التعليم العالي، وشغل خطة أستاذ مساعد بجامعة رين 1 بفرنسا في 2002 – 2003، ثم أستاذا من 2003 إلى 2009، بالمعهد الأعلى الفلاحي بفرنسا.

مصر: مقتل 11 إرهابياً في شمال سيناء

قوات أمنية مصرية في سيناء

القاهرة – «وكالات»: أعلنت الداخلية المصرية، الثلاثاء، مقتل 11 إرهابيا في تبادل لإطلاق النار مع قوات الأمن بالعريش في شمال سيناء.

وقالت الداخلية المصرية، في بيان إن معلومات وصلتها عن إتخاذ مجموعة إرهابية من إحدى المزارع وكرا لها وشرعوا للإنطلاق لتنفيذ عملياتها العدائية.

وأضاف البيان، أن قوات الأمن داهمت الوكر المذكور، وأن العناصر المطلوبة بادرت «بإطلاق النيران بكثافة» على الأمن «ما دفع القوات للتعامل معهم وأسفر ذلك عن مصرع 11 عنصرا من الإرهابيين».

وتابعت الداخلية المصرية، أنها عثرت «على 5 بنادق من طراز «أف ان»، وبندقيتين آليتين، وطبنجة، وعبوتين متفجرتين، وحزام ناسف».

اصابة 9 أشخاص بجروح في 6 انفجارات منفصلة جنوب تايلاند

«وكالات»: ذكرت تقارير اعلامية أمس الاربعاء ان تسعة اشخاص اصيبوا بجروح من بينهم ثلاثة اطفال وامرأتان في ستة انفجارات منفصلة وقعت في وقت متأخر يوم الثلاثاء في عدد من القرى والمناطق بمحافظة (يالا) جنوب تايلاند ذات الأغلبية المسلمة.

وقال رئيس شرطة (يالا) اللواء بول كريسادا كيوجندي في تصريح صحفي ان الانفجار الأول وقع في قرية (جاكبيناي) بالمحافظة وادى الى انهيار خمسة اعمدة كهربائية واصابة ثلاثة مدنيين بينهم امرأتان.

واضاف كيوجندي ان قنبلتين اخريين انفجرتا في دائرة (ثان تو) احداهما داخل صراف بنك الى ما ادى الى اصابة مدني واحد فيما انفجرت الثانية وسط سوق كبير ما اسفر عن اصابة خمسة مدنيين بمن فيهم ثلاثة أطفال بجروح.

واشار الى ان قنبلتين انفجرتا ايضا بالقرب من مسجد بقرية (تيبونج) في نفس المحافظة ما ادى الى انهيار اعمدة كهربائية دون سقوط ضحايا فيما تم احراق عدد من اطارات السيارات على الطريق السريع القريب من قرية (باتانج كوواي).

وذكر كيوجندي ان قنبلة اخرى انفجرت في منطقة (بيتار سيتار) داخل مكتب مجلس المطاط الوطني لكن لم يتم الإبلاغ عن وقوع اصابات او وفيات ايضا مفيدا انه حتى الآن لم يعلن اي طرف مسؤوليته عن تلك التفجيرات.

ماليزيا تعتزم اعتقال المحرضين على العنصرية العرقية والدينية من دون إنذار مسبق

كوالالمبور – «وكالات»: قال المفتش العام للشرطة الماليزية عبدالحميد بادور أمس الاربعاء ان السلطات الماليزية سوف تعتقل كل من يحرض على العنصرية العرقية والدينية في بلاده من دون توجيه إنذار مسبق.

ويأتي هذا التوجه بعد قرار حظر الداعية الإسلامي الهندي ذاكر نايك من إلقاء محاضراته في ماليزيا لتطرقه إلى قضايا عنصرية تسببت في جدل واسع بين الماليزيين.

وقال بادور في مؤتمر صحفي ان «أي شخص يقوم بتلك الأعمال بمن في ذلك الدعاة والزعماء السياسيون سيتم التحقيق معه واعتقاله على الفور» مضيفا «لن أتردد في إلقاء القبض عليهم فقد أصدرت تعليمات بالتحقيق في الحالات التي تنتهك الأمور الحساسة عرقيا ودينيا».

ودعا جميع الأطراف المسؤولة من الماليزيين والأجانب بأن لا يثيروا المشاكل داخل ماليزيا وألا يتصرفوا «بشكل متهور وعاطفي».

وحول حظر الداعية ذاكر نايك أوضح بادور أن السلطات قررت عدم السماح له بإلقاء محاضراته الدينية من خلال أي وسيلة إعلامية بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي في جميع أنحاء ماليزيا إلى أن تتم تسوية التحقيقات المتعلقة به.

وذكر أن محاضرة نايك الأخيرة في مستهل شهر أغسطس الجاري تسببت «في عدم ارتياح وارتباك بين العديد من الأوساط العرقية والدينية في ماليزيا» مؤكدا أنه من غير المناسب استغلال هذه المنصات الدينية للحديث عن قضايا سياسية.

وألقى نايك الحاصل على الإقامة الدائمة في ماليزيا محاضرة في ولاية (كيلانتان) الشمالية في الثامن من أغسطس الجاري طالب فيها بإعادة الصينيين الماليزيين الذين ساهم بـ «الضيوف كناية على أنهم مهاجرون» إلى الصين وذلك تعقيبا على مطالبة بعض الأطراف بإعادته إلى الهند.